



اتحاد الشركات الاستثمارية

"رؤية اتحاد الشركات الاستثمارية حول عناصر الشفافية
في القطاع الخاص"

ورقة عمل

المنتدى الخامس لجمعية الشفافية الكويتية
"الشفافية والقطاع الخاص "

10 - 11 أكتوبر 2011

السيد/ بدر عبد الله السميط

عضو مجلس الإدارة - أمين السر - اتحاد الشركات الاستثمارية

الأثنين 10 أكتوبر 2011



الأخوة والأخوات ،

يسرنى ونيابة عن اتحاد الشركات الاستثمارية أن نحيي منظمي هذا المنتدى ونشكرهم على هذه الدعوة الكريمة لرعاية أعماله، والتي تأتي إيماناً من الاتحاد بأهمية موضوع المنتدى "الشفافية في القطاع الخاص" ، كأحد أبرز الموضوعات التي أثارتها الأزمة المالية العالمية وتداعياتها حول الممارسات الإدارية على مستوى شركات دول العالم، بما فيها دول المنطقة، والشركات الكويتية على وجه الخصوص.

ولا شك أن هذا المنتدى يعتبر دفع تتضافر حوله جهود الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتأصيل مبدأ الشفافية والإفصاح والمصداقية كثقافة والالتزام بها كمعايير على مستوى مختلف القطاعات عامة كانت أم خاصة.

الأخوة والأخوات ،

ليس بخافٍ على أحد، أن الأزمة المالية العالمية، كشفت مدى الخلل الذي تعاني منه العديد من شركات قطاع المال والأعمال، ليس فقط على مستوى دولة الكويت، بل عانت من تداعيات الأزمة الشركات العالمية، وخاصة تلك التي تفقد لمبدأ الشفافية وعدم تطبيق معايير الحوكمة.

وفي ذات السياق، نؤكد بأن الشفافية كفهم، تعني حرية تدفق المعلومات بطريقة تسمح لأصحاب الشأن الحصول عليها للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء. وتفعيل هذا المفهوم، لا يمكن أن يتم ما لم نتعرف على أهم عناصر مبدأ الشفافية على مستوى القطاع الخاص، وهي على سبيل المثال:



1. أن يتم إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفقاً لمعايير محاسبية ومالية محددة ودقيقة.

2. أن يضع النظام مسؤولية قانونية عن عدم تقديم معلومات تفصيلية، دقيقة، وكاملة عن الشركة.

3. أن يتم تطبيق اللوائح المرتبطة بالإفصاح بحزم وبشكل شفاف وعادل وغير انتقائي.

4. الالتزام بالإفصاح عن البيانات والمعلومات التالية كحد أدنى:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- أهداف الشركة.
- كبار ملوك الأصول وحقوق التصويت.
- المكافآت والمنافع التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة.
- السيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- صفقات الأطراف ذوي العلاقة بأعضاء مجلس الإدارة والموافقات المسبقة، ومن ثم الإعلان والإفصاح.
- عوامل المخاطرة التي يمكن التنبؤ بها.



- الالتزام بالإفصاح عن كل ما هو من شأنه التأكيد على القيمة السوقية للشركة سلباً أو إيجاباً.
- اللجان وعدد اجتماعات مجلس الإدارة وغيرها من لجان وحضور الأعضاء الاجتماع بشكل شخصي أو المشاركة من خلال الهاتف.
- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها: المعلومات التي يجب توفيرها، والمواعيد التي يجب النشر فيها.
- وضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبعها في متناول المساهمين، فيما لا يضر بالأسرار التجارية والصناعية للشركة.
- توفير قنوات ميسرة لنشر المعلومات في الوقت المناسب مثل الموقع الإلكتروني للشركة وأى موقع آخر يفوضها المنظم مثل CMC أو KSE.

ولهذا فرضت الظروف الحرجة التي تواجه الشركات على مستوى دول المنطقة ضرورة إنتقال مفهوم الحوكمة من الإطار التظيري إلى الواقع العملي. وقد جاءت مسودة القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة سوق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وتحديداً الفصل العاشر، والخاص بالإفصاح عن المصالح في المواد 100 . 107 من القانون، والموضح في المذكرة التفسيرية في المواد 380 - 400، مليئة لهذا التوجة. وهذا ما يؤكد بأن السوق الكويتي، وفي هذه المرحلة، بالذات، بحاجة إلى نفحات



من معايير مشجعة تدعم السوق وتحفزه، وهو ما يتطلب تضافر كافة الجهود لتفعيل هذه المعايير والتي ستنعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد الوطني. وهنا نود أن نؤكد بأن الشركات الاستثمارية والخدمات المالية قد التزمت بتعليمات بنك الكويت المركزي وتحديد أنشطتهم الاستثمارية والتمويلية لتطبيق فصل الرقابة، حيث أصبحت الشركات الاستثمارية تعمل تحت رقابة هيئة أسواق المال، في حين تتبع شركات التمويل بنك الكويت المركزي والتزامها بمعايير الرقابة على أنشطة الشركات.

وفيما يتعلق بموضوع محور الجلسة، أقولها، بصراحة، نحن في اتحاد الشركات الاستثمارية، ومنذ التأسيس، لم يغب عننا يوماً ما، أهمية تأصيل مبدأ الشفافية والعمل على تطبيق معايير حوكمة الشركات كونها السبيل الوحيد للنجاح والتطوير، وصمم أمان لكل الأطراف ذات العلاقة بنشاط الشركات. كما أن الاتحاد لم يكن بمنأى عن ما يدور على مستوى شركاتنا، بل نتعاش معها يومياً، ونتابع المتغيرات الجارية وانعكاساتها على مستوى أداء الشركات.

وفي ذات السياق، ونود الإشارة، إلى أن اتحاد الشركات الاستثمارية، قد ساهم ولا يزال يساهم في تأصيل مبدأ الشفافية وتطبيق معايير الحوكمة من خلال:

1. قيام الاتحاد بعدد من الفعاليات التوعوية لمنتبئه، ونظم عدد من الندوات، منها على سبيل المثال: ندوة حول "حوكمة الشركات في دولة الكويت بين المعرفة والأهمية"، وأخرى بعنوان "أهمية حوكمة الشركات وتطبيقاتها في دولة الكويت".



2. أصدر الاتحاد عدد من الدراسات الاسترشادية التي تنصب في هذا الاتجاه، ومن ذلك كتيب حول حوكمة الشركات الذي صدر مؤخراً.

3. مساهمة الاتحاد في تطوير التشريعات والهياكل المؤسسية من خلال عقد الندوات وورش العمل، وإعطاء المعلومات عن الملاءة المالية والسمعة التجارية لأعضائها بما يسهم في رفع مستوى كفاءة الأداء في الشركات الاستثمارية.

4. المساهمة في وضع برنامج الاصلاح الاقتصادي عموماً ومتابعته من خلال دورها البحثي والاستشاري ومشاركتها في العديد من الهيئات والمؤسسات واللجان.

5. تنظيم الاتحاد للبرامج التدريبية بهدف تأهيل منتسبيه في البرنامج ذات الصلة بالنشاط الاستثماري، وخاصة في مجال الأسواق المالية والمهارات التسويقية والتحليل المالي وغيرها.

6. التنسيق مع الجهات المختصة في الدولة لتذليل الكثير من الصعوبات التي تواجه الشركات الاستثمارية.

7. مساعدة الشركات الاستثمارية في دراسة الأسواق المحلية والخارجية

كل تلك الجهود التي يقوم بها الاتحاد تنصب بشكل مباشر أو غير مباشر في ترسیخ العمل المؤسسي على مستوى الشركات، ولكن اليد الواحدة لاتصدق!!! ولهذا، يؤكد اتحاد الشركات الاستثمارية مراراً وتكراراً، ضرورة دعم الدولة للشركات الاستثمارية من خلال إعادة النظر في بعض القوانين، وإعادة صياغة بعض المواد ذات



الصلة بموضوع الشفافية، والتي سبق وأن قدم الاتحاد ملاحظاته بشأنها لتسهم بدورها في تحقيق الأهداف المرجوة ويمكن الشركات في رفع مستوى تنافسيتها أسوة بمثيلاتها في دول المنطقة.

وخلصة حديثنا، نؤكد أن الكل يدرك أهمية موضوع الشفافية، بل نقول كفى تتنظيراً، وأن الأوان لتطبيق معايير الحوكمة، والتي أصبحت ضرورية وملزمة وليس عملاً طوعياً، فلم يعد هناك خيارات أخرى يمكن الركون إليها، ولكن، للإنصاف، نؤكد دوماً على أهمية مساندة الحوكمة للشركات ودعمها بما يسهم في تحقيق أهدافها، والنهوض بواقعها لمشاركة بفعالية في مسيرة الإصلاح الاقتصادي.

وفي الختام، نأمل أن تسفر وتساهم المناقشات وتبادل وجهات النظر في بلورة وإيضاح الرؤية لجانب مهم في نشاط الشركات يحدد مستقبلها وديمومه أنشطتها. كل النجاح والتوفيق لهذا المنتدى،